يـــــــــــوم دراســـــــــــــي

"الرهانات الإستراتيجية للعلاقات بين المغرب والبرازيل"

كلمة افتتاحية

للسيد محمد توفيق مولين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الرباط

الاثنين، 11 يوليوز 2011

صاحب الفخامة، أيها السيدات والسادة،

يطيب لي أن أستقبلكم اليوم بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية في إطار أشغال هذا اليوم الدراسي المخصص لموضوع "الرهانات الإستراتيجية للعلاقات بين المغرب والبرازيل".

بداية، أود أن أتقدم بالشكر للسيدة فريدة جعيدي، سفيرة سابقة للمغرب بالبرازيل، التي قبلت تنشيط هذه التظاهرة وأبت إلا أن تتقاسم معنا معرفتها العميقة للعلاقات بين المغرب والبرازيل.

ويجدر التذكير أن هذه التظاهرة تأتي كتتمة لليوم للدراسي المنظم حول نفس الموضوع في أكتوبر 2010 والذي تشرفنا خلاله باستقبال فخامة السيد فيرجيليو موريتزهون دي أندرادي، سفير البرازيل بالمغرب.

صاحب الفخامة، أيها السيدات والسادة،

تبين من استنتاجات اليوم الدراسي بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية والأشغال المنجزة من طرف عدة معاهد البحث، أن البرازيل الذي يمثل أهم قوة اقتصادية في منطقة أمريكا الجنوبية، يتقدم تدريجيا نحو مركز الفاعل الرئيسي في الأعمال الاقتصادية والسياسية الدولية. إن هذا البلد اليوم هو أحد أنصار إصلاح النظام العالمي، فهو يناضل من أجل توسيع مجلس الأمن الدولي، ويدافع عن مجموعة 20 كهيئة مميزة للحكامة العالمية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، كما يعمل البرازيل لصالح استنتاجات دورة الدوحة للتنمية ويلعب دورا هاما في المفاوضات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية.

وموازاة مع قاعدتها الجهوية (ميركوسور)، يعمل البرازيل بشكل فعال في إطار "إيباس" (آلية تنسيق تتطرق من خلالها الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل إلى القضايا المرتبطة بالسلام العالمي والمبادرات ذات الاهتمام الاقتصادي) وكذا في إطار مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين باعتباره فضاء للتنسيق وتبادل الخبرات.

لقد سمحت الإصلاحات المتنوعة التي يقوم بها البرازيل خلال السنوات الأخيرة لهذا البلد بإعادة التوازن لركائز الاقتصاد الكلي واستعادة ثقة الأسواق المالية الدولية. ويدل الأداء المسرع للدين الخارجي تجاه صندوق النقد الدولي (15.6 مليار دولار) ونادي باريس (2.6 مليار دولار) في 2005 على القوة المالية لهذا البلد. علاوة على ذلك، انتقل البرازيل منذ سنة 2009 إلى مركز الدائن الصافي لصندوق النقد الدولي والذي أقرضه 10 مليار دولار.

وبفضل نموذج التنمية هذا والمرتكز على التوازن الحكيم بين تعزيز الصادرات وتنمية السوق الداخلية، أصبح البرازيل من بين البلدان النادرة التي استطاعت الصمود أمام الأزمة العالمية لسنة 2008-2009 والانتعاش السريع، كما تبين ذلك نسبة النمو بـ 7.5% التي سجلها البرازيل سنة 2010.

ترتقب التوقعات المتعلقة بإعادة توازن القوى على الصعيد العالمي والتوقعات الاقتصادية على المدى البعيد التي تقوم بها بعض المؤسسات (غولدمان ساشز وبرايس واترهاوس كوبر...) أن يكون البرازيل رابع قوة اقتصادية في أفق سنة 2050. في حين تبدي دراسات مستقبلية أخرى أنجزت مؤخرا منظورا أقل طموحا للبرازيل. ويرى مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (فرنسا) أن البرازيل سيمر من المرتبة 11 إلى المرتبة 8 عالميا على التوالي بين سنة 2008 و2050، بوزن في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي يبلغ 2% خلال نفس الفترة.

وفي جميع الأحوال، لا يجب أن تغفل التوقعات الإيجابية للبرازيل التحديات المتعددة التي سيواجهها البلد، حيث تخضع تنافسية السعر لخطر مغالاة الريال، في حين أن تتبع دينامية سوقه الداخلية قد تتضرر بسبب إفراط مديونية الأفراد.

صاحب الفخامة، أيها السيدات والسادة،

تستمد أهمية البرازيل في الخيارات الإستراتيجية للمغرب قوتها من عدة اعتبارات اقتصادية وجغرافية سياسية في الوقت ذاته.

لقد عرفت العلاقات بين المغرب والبرازيل تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد الزيارة الملكية في نونبر 2004. حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية أكثر من ثلاثة أضعاف بين 2003 و2008، منتقلا على التوالي من 4.3 مليار درهم إلى 13.3 مليار درهم، قبل أن يعتدل في 2009 تحت تأثير الأزمة العالمية.

وعلى الرغم من تطورها الإيجابي، ما تزال العلاقات بين المغرب والبرازيل بعيدة عن استنفاذ إمكاناتها. وفي الوقت الراهن، يمثل البرازيل سادس زبون لدى المغرب على الصعيد العالمي (بعد فرنسا وإسبانيا والهند وإيطاليا والولايات المتحدة) وممونه العاشر. والجدير بالذكر أن البرازيل يوفر إمكانات لا يستهان بها في ما يتعلق بتنمية العرض التصديري المغربي، وقد يكون مفتاحا للولوج إلى أمريكا اللاتينية، لاسيما على مستوى ميركوسور.

وموازاة مع ذلك، تمنح شبكة اتفاقات التبادل الحر التي يتوفر عليها المغرب الإمكانية للشركات البرازيلية لاستثمار سوق عبر قارية واسعة جاعلة من المغرب أرضية للتصدير في مفترق طرق الأسواق الأوربية والإفريقية والعربية.

إضافة إلى ديناميكية العلاقات التجارية، تستحق تعبئة إمكانات التعاون بين البلدين أن توسع لتطال مجالات بنيوية أخرى حيث تثبت خبرة البرازيل، يتعلق الأمر خصوصا بالمجالات المرتبطة بالماء والطاقة والأغذية الزراعية والأدوية.

يشكل توافق وجهات نظر الشريكين لاسيما بالنسبة للدفاع عن مصالح البلدان السائرة في طريق النمو داخل المنتديات الدولية عاملا إيجابيا آخر للعلاقات الثنائية الواجب الاستفادة منها في إطار التشاور على النطاق الواسع والرسمي بين القارة الإفريقية والأمريكية اللاتينية، والذي يمكن أن يلعب فيها كل من المغرب والبرازيل دور المحفز.

صاحب الفخامة، أيها السيدات والسادة،

ومن أجل الإحاطة بالرهانات الحالية والمستقبلية للتعاون بين المغرب والبرازيل، من المهم تسليط الضوء على التساؤلات الآتية:

1. ما هو الدور الذي قد يلعبه البرازيل في التشكيلة الجديدة لعالم ما بعد الأزمة، لاسيما في ما يتعلق ببناء نظام جديد للحكامة العالمية؟

2. أخذا بعين الاعتبار الفرص المتاحة من مختلف الجهات، ما هي أسس العمل الواجب نشرها من أجل تحقيق إمكانية التعاون بين المغرب والبرازيل؟

3. بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية الأساسية من دون شك، ما هي العناصر المهمة لتجربة تنمية البرازيل والتي قد يستوحي منها المغرب من أجل تسريع مساره التنموي (التنمية البشرية، التصنيع، أرضيات التصدير...)؟

4. ما هي الجوانب الأخرى للتعاون الواجب استثمارها بشكل مشترك بين البلدين بهدف توسيع نطاق مصالحهما الإستراتيجية؟ هل من الممكن أن تكون إفريقيا أحد الفضاءات الهامة التي قد يكتسي فيها التعاون بين المغرب والبرازيل طابعه الإستراتيجي؟

صاحب الفخامة، أيها السيدات والسادة،

إنها بعض المحاور المقترحة لتأطير نقاشنا اليوم، والتي ستساهم الردود عليها في تعميق إدراكنا للجوانب الدقيقة للعلاقات بين المغرب والبرازيل من وجهة نظر إستراتيجية.

أشكر كافة المشاركين على قبولهم دعوتنا، ولي اليقين التام على أن نقاشنا سيكون عالي المستوى كما اعتدنا ذلك في المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية.

ودون أن أطيل عليكم، أعطي الكلمة للسيدة فريدة جعيدي.